

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

وأستفتح بالذي هو خير، قول المولى عز وجل (ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير)
بداية الشكر والثناء لله سبحانه وتعالى لإلهامه وعونه وتوفيقه .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي على البحث الدكتور/صديق علي الطيب الذي قدّم لي كل العون، والمساعدة، والتوجيه، والرأي السديد .

الشكر والعرفان لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لإتاحتهم لي فرصة الالتحاق بدراسة الماجستير، ولتقديمهم كل عون ومساعدة .

وشكري موصول للأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة أرجو من الله بأن يحفظكم ويحفظ علمكم ويجعلكم ذخراً لأهل العلم والمعرفة وبعد.....

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل إحدى المشاكل الهامة في الفكر المحاسبي وهي مشكلة قياس المخزون السلعي.

وقد برزت هذه المشكلة للوجود نتيجة للتغيرات والتقلبات المستمرة في أسعار السلع والخدمات ، الأمر الذي تطلب من المحاسبين مراعاة ذلك عند قياسهم لأصول وممتلكات الشركات، أو عند تقدير التزاماتها للوصول إلى نتائج ذات مصداقية لأعمال تلك الشركات ومراكزها المالية، وتجنباً لتآكل رأس المال أو تحقيق نتائج مضللة للمساهمين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية .

وتتبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله وهو:

(القياس المحاسبي للمخزون السلعي وأثره على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية، والصناعية)

دراسة تطبيقية على الواقع الفلسطيني .

فلو استعرضنا القوائم المالية للغالبية العظمى من المنشآت بأشكالها النظامية المختلفة، نجد أن البضاعة هي مصدر الإيراد الأساسي لمعظم المنشآت وأن المخزون يمثل نسبة عالية من مجموع أصولها المتداولة . ويعتبر من أهم العناصر المحددة لنتيجة أعمال المنشآت ومراكزها المالية سواء كانت تلك المنشآت تجارية تعمل في استيراد وتوزيع السلع، أو منشآت صناعية تصنع السلع وتسوقها .

وعملية قياس المخزون السلعي تعتبر الأكثر تعقيداً من غيره من الأصول المتداولة، حيث تبدأ بتحديد مكان هذا المخزون، وهل هو مملوك للمنشأة أم لا، ثم نقوم بإجراء حصر مادي لوحدات هذا المخزون، ونحدد تكلفة هذه الوحدات، وأخيراً نحدد قيمته.

وبالتالي فإن أي خطأ يحدث في أي مرحلة من هذه المراحل لابد وأن ينعكس على عملية التقييم ذاتها. والتخزين بمعناه البسيط هو الوظيفة المتعلقة بالمحافظة على الأصناف والمواد المختلفة خلال الفترة بين استلامها وصرفها للجهات المستفيدة منها. يعتبر في العصر الحديث جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي الذي يستثمر فيه رؤوس الأموال الضخمة، وتعمل في ميادينه أعداد غير قليلة من الموارد البشرية، كما تستخدم فيه الآلات والمعدات والمهمات بغرض تيسير أعمال التخزين المختلفة من مناولة ونقل وترتيب وتصنيف وما إلى ذلك.

وأما اصطلاح المخزون السلعي فهناك تعريفات متعددة منها:

هو إجمالي العناصر الملموسة والمملوكة للمنشأة والتي يتم حيازتها لغرض إعادة بيعها من خلال النشاط التجاري العادي للمنشأة، أو العناصر التي في مرحلة الإنتاج لإتمام تصنيعها تمهيداً لبيعها، أو التي سوف تستخدم قريباً في إنتاج السلع والخدمات اللازمة للوفاء باحتياجات المبيعات.

وتتلور مشكلة البحث في الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تحقق أهداف هذه الدراسة، أهمها: وهو أثر القياس المحاسبي للمخزون السلعي على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية؟ وتقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى الإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها وتقع هذه الفرضيات في ثلاث مجموعات سيتم عرضها في سياق البحث.

لهذا يمكنني القول بان الهدف الأساسي لهذا البحث هو بيان أثر القياس المحاسبي للمخزون السلعي على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية في ظل التغيرات المستمرة في مستويات الأسعار، من أجل توجيه الأنظار إلى قصور القوائم المالية التي تعد دون أخذ تغير مستوى الأسعار بعين الاعتبار، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث والمراجع المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع، والوصول إلى أهم العوامل المؤثرة في قرار اختيار الطريقة المناسبة لتقييم وقياس المخزون، ومحاولة إجراء نوع من المفاضلة أو الموازنة بين طرق التقييم المختلفة، وبيان الظروف الملائمة لتطبيق تلك الطرق.

أي أن هذه الدراسة جاءت علّماً تساهم في تسليط المزيد من الأضواء على أحد أهم عناصر القوائم المالية (المخزون السلعي)، ومشاكل قياسه، واحتساب تكلفته، واستعراض حصيلة الفكر المحاسبي، والمحاولات التي بذلت من أجل التوصل لمعايير موضوعية للاختيار المحاسبي لطرق تقييمه .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي (الميّداني) في إنجاز هذا البحث.

وتمّ جمع البيانات بطرق مختلفة منها:

- الحصول على المعلومات من المؤلفات والمراجع والنشرات والدوريات والدراسات التي تمت في هذا المجال.
- والطريقة الثانية استخدام أداة جمع البيانات بواسطة (الاستبانة) التي تم إعدادها لهذا الغرض , وتم تصميمها من قِبل الباحث بعد اطلاعه على رسائل ودراسات مماثلة في المحاسبة. وتم الاعتماد على الاستبانة المغلقة المفتوحة لأنها أكثر أنواع الاستبانات استخداماً، وتم عرضها على هيئة محكمين ممن لديهم خبرة , ثم أرسلت حوالي عشرة نسخ استبانات إلى عينة عشوائية للاطلاع عليها، وتم تعديل بعض البنود الواردة فيها , وبعد الصدق والثبات , قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة من الشركات (80 شركة) التجارية والصناعية العاملة في فلسطين في مجال المواد الغذائية، غزل ونسيج، مواد كهربائية، أدوية ولوازم طبية، إلكترونيات، أثاث منزلي، وغيره من الأنشطة وذلك خلال الفترة من عام 1994 إلى عام 2003 (فترة وجود السلطة الوطنية الفلسطينية).

وقد تم تحليل البيانات بالحاسب الآلي وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (S P S)

واستخدمت الطرق الإحصائية (المتوسطات، النسب المئوية، معامل الارتباط الرسوميات البيانية ، وغيرها).
وتم التحقق من فرضيات الدراسة والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي للمخزون السلعي وأثره على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية، إلا أن هناك دراسات سابقة لها صلة بالموضوع و تم الاسترشاد بمعطياتها.

ولكن أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها كونها تركز على القياس المحاسبي للمخزون السلعي في الشركات التجارية والصناعية في الواقع الفلسطيني بكل خصوصياته ومعاناته، وتلقى الضوء على الظروف والمعايير التي يعمل بها المحاسبين الفلسطينيين بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

الخلاصة :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القياس المحاسبي للمخزون السلعي، وأثره على نتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية في فلسطين . وتفترض هذه الدراسة وجود علاقة بين طريقة قياس المخزون السلعي ونتيجة الأعمال في المنشآت التجارية والصناعية ، حيث تم اختبار فرضيات الدراسة وحساب التكرارات والنسب المئوية والتراتب .

وتشير النتائج إلى وجود علاقة أساسية بين طريقة القياس ونتيجة الأعمال بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، سواء في المنشآت التجارية أو الصناعية ، حيث تختلف نتائج الأعمال باختلاف طريقة القياس .

ويتكون البحث من أربعة فصول وفقاً للآتي :

الفصل الأول : مدخل البحث -

وقد اشتمل على عدة نقاط منها : أهمية البحث ، وأهداف البحث ، ومشكلة البحث ، وفرضيات البحث ، ومنهج البحث ، وطريقة جمع البيانات ومجتمع وعينة البحث ، وحدود البحث، والدراسات التي أجريت حول الموضوع.

الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث ، وقد اشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول وتناول تعريف المخزون وتصنيفاته في المنشآت التجارية والصناعية وأسباب الاحتفاظ بالمخزون وطريقة الإفصاح عنه ومواضيع أخرى.

المبحث الثاني وتناول عناصر المخزون السلعي ، وعناصر تكلفته ، وطرق تحديد كمية المخزون ، وبعض المفاهيم التي لها علاقة بالمخزون .

الفصل الثالث : وهو استكمال للإطار النظري ، واشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول وتناول المشاكل التي تواجه المحاسبين عند تقييم المخزون السلعي.

المبحث الثاني وتناول طرق تحديد تكلفة الوحدات المتبقية من المخزون آخر المدة .

المبحث الثالث وتناول طرق تحديد تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون سواء للبيع أو الإنتاج خلال العام .

الفصل الرابع : ويتناول إجراءات الدراسة، واشتمل على المباحث التالية:

مبحث أول وتناول منهج البحث وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة ونموذج الدراسة.

مبحث ثاني وتناول تحليل الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات، والخلاصة ، والاستنتاجات ، والتوصيات

وأخيراً المراجع والملاحق

في ختام هذا العرض السريع أتمنى أن أكون قد وفقت في هذا التقديم الموجز لبحثي .

هذا وبالله التوفيق